

How to Cite:

Slimane, N., Ilyas, L., Djillali, B., Aissa, S., & Fatma, R. (2025). An analytical study of foreign direct investment in Algeria for the period (2001-2020). *International Journal of Economic Perspectives*, 19(5), 2025–2043. Retrieved from <https://ijeponline.org/index.php/journal/article/view/1034>

An analytical study of foreign direct investment in Algeria for the period (2001-2020)

Dr. Nessah Slimane

Institution: SECSG Faculty-Tissemsilt University
Address: Tissemsilt University (Algeria)
Email: nnessah1981@gmail.com
<https://orcid.org/0009-0002-5976-6644>

Pr. Laidani Ilyas

Institution: SECSG Faculty-Tissemsilt University
Address: Tissemsilt University (Algeria)
Email: laidani.ilyas@univ-tissemsilt.dz

Pr. Bouzekri Djillali

Institution: SECSG Faculty-Tissemsilt University
Address: Tissemsilt University (Algeria)
Email: bouzekri.djillali@univ-tissemsilt.dz

Pr. Smail Aissa

Institution: SECSG Faculty-Tissemsilt University
Address: Tissemsilt University (Algeria)
Email: smail.aissa@univ-tissemsilt.dz

Dr. Rebhi Fatma

Institution: SECSG Faculty-Djilali Bounaama University
Address: Khemis Miliana University (Algeria)
Email: rebhif55@gmail.com
<https://orcid.org/0009-0006-1401-4990>

Abstract--The importance of foreign direct investment and its repercussions on host and investor countries prompted us to present this research paper, presenting an analytical study of foreign direct investment in Algeria and what the state sought to adapt its economy in line with the market economy, and this through studying the case of Algeria from 2001 to 2020 and the extent of the development of foreign investment in Algeria. The study concluded that the result of the evaluation of investment climate indicators in Algeria by international bodies was negative and did not meet the expectations of

investors, represented in the economic freedom index, the transparency index and the global competitiveness index, in addition to the global competitiveness index.

Keywords---investment, foreign investment, Foreign Direct Investment Climate Indicators, Algeria,

1. مقدمة:

يحتل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مهمة في الدراسات الاقتصادية والمالية، ويعتبر أحد أهم المتغيرات المؤثرة على نمو البلدان، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مساهما مهما في ربط أسواق المال، وأسواق العمل، وإنتاج رؤوس الأموال، كما يعتبر مصدر تمويل في ظل تصاعد المديونية خاصة في دول العالم الثالث، ولذا تسعى الجزائر إلى محاولة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم ضمانات للمستثمرين، وتهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في محاولة منها لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق الأهداف المنشودة، ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟ وما هي أهم مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

2. الأسئلة الفرعية: للإجابة عن هذا التساؤل قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، وما هي خصائصه ومكوناته وعيوبه؟

- فيما تتمثل أهم الاتفاقيات الدولية للجزائر في مجال الاستثمار الأجنبي؟

- فيما تتمثل أهم تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من الفترة 2001 إلى 2020؟

3. الفرضية: لقد مر تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر بعدة مراحل خلال فترة 2001-2020؛

4. الأهمية: تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في تبين أهم مراحل تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر، خاصة في فترة 2001-

2020، وواقع الاستثمار الأجنبي من خلال المعطيات والدراسات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة؛

5. الأهداف: تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز المفهوم العام للاستثمار الأجنبي؛

- إبراز خصائص الاستثمار الأجنبي ومزاياه والعوائق التي تعترضه في الجزائر؛

- التطرق إلى أهم مراحل تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛

6. منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذه الدراسة التحليلية لأهم مستجدات تطور

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من الفترة 2001 إلى غاية 2020.

7. تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، وهما كما يلي:

أولاً- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي؛

ثانياً- واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛

ثالثاً- مؤشرات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

أولاً- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

1. الاستثمار الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر:

1.1 مفهوم الاستثمار الأجنبي: يمكن أن يعرف الاستثمار الأجنبي، على أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك للأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر (منظمة الأمم المتحدة، 2001)،

تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها، سواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول، أو شركة واحدة أو لعدة شركات، أي أن الاستثمار الأجنبي هو تدفق رؤوس الأموال أيا كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات، وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم وسواء صاحب هذا التدفق جهدا بشريا أم لم يصاحبه. (بعداش، 2008، صفحة 48)

2.1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: اختلف الاقتصاديون والمدارس الاقتصادية في تعريف الاستثمار الأجنبي، نذكر بعضها فيما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأسمال المشروع وذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة إلى الموارد غير المالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق أرباح وعوائد تكاليف الاستثمار. (خضر، 2004، صفحة 05)

- كما تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأس مالها ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10% إلى 50% من رأس مالها والفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل (100%) أو يملكها ملكية مشتركة. (نوري، 2006، صفحة 03)

2. خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر: نذكر منها: (سليمان، 2010، صفحة 22)

- هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج؛
- امتلاك المستثمر الأجنبي 10% فأكثر من الأسهم العادية فله حق التصويت؛
- ضمان الرقابة في اتخاذ القرارات وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات؛
- يعتبر بمثابة رأسمال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية مثل التجارة والخدمات؛

3. مكونات الاستثمار الأجنبي: ويتضمن ما يلي: (Maitenaduce, 2003, p. 05)

1.3. رأس مال حقوق الملكية: ويشتمل على حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال.

2.3. العوائد المعاد استثمارها: وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه، وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

3.3. رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات: وهو يغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وإئتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

4. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر: وتتصف هذه الإيجابيات بما يلي: (نشمة، 2018، صفحة 90)

1.4. من وجهة نظر الدول المضيفة:

- في حالة استثمار مشترك تساهم الاستثمارات في زيادة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية التكنولوجية، وبالتالي زيادة النشاط أو الحركة المالية.

- أما في حالة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي المباشر إن احتمال أن يؤدي كبر حجم المشروع إلى المساهمة الجيدة في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات

والمساهمة البناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المضيفة فضلا على هذا يترتب على كبر الحجم من خلق فرص للعمل المباشرة وغير المباشرة. (أبو قحف، 2003، الصفحات 22-23)

2.4. من وجهة نظر الشركات المستثمرة:

- سهولة الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام والأولية اللازمة للشركة الأم؛
- يساعد في تخفيض الأخطار غير التجارية مثل التأمين والمصادرة؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي من وسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة في الدول المضيفة وبالتالي سهولة عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء؛
- 5. عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكننا تمثيلها في الآتي:

1.5. على مستوى الدولة المضيفة: وتتمثل فيما يلي: (زياد محمد، الأردن، صفحة 16)

- عدم قدرة الدولة المضيفة على الاطلاع على الأسرار الصناعية وطرق التسيير الحديثة والتكنولوجيا عند السماح بقيام مشروعات أجنبية؛
- زيادة حد البطالة عوضا من تخفيضها، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تكون التكنولوجيا المصطبحة كثيفة رأسمال قليلة العمالة؛

2.5. عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به: وتتمثل أهم هذه السلبيات في: (النجار، 2004، صفحة 10)

- القيود الهامة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة، والتي تعي في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها إلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي.
- في المدى المتوسط ويسبب تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.

الجدول رقم 01: مقارنة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
1. البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل وبدون مخاطر.	1. تحقيق تقدم اقتصادي.
2. التخلص من مخزون سليم راكد.	2. جلب الاستثمارات الدولية والأجنبية.
3. التخلص من تكنولوجيا متقدمة.	3. الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
4. التغلب على البطالة المقنعة في دولة المقر.	4. توفير الإدارة الكفاءة المتقدمة.
5. البحث عن أسواق جديدة.	5. المشاركة في مشكل البطالة محليا.
6. النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية.	6. توظيف عوامل إنتاج محلية.
7. اختيار المنتجات الجديدة واستخدام العملاء في الدولة المضيفة	7. إحلال الإنتاج محل الواردات.
في التجارب العلمية والميدانية.	8. الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة.
8. البحث عن أرباح ضخمة.	9. تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي.
9. التخلص من مخالفات الإنتاج بالدولة المضيفة.	10. إنشاء صناعات جديدة.
10. الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة.	11. التوسع في صناعة الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف.
11. استغلال المواد الخام المتاحة بالدول المضيفة.	12. تنمية التجارب الخارجية.
12. الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة في الدولة المضيفة	

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
من ضرائب.	13. تحسين المركز التنافسي للدولة.

المصدر: (النجار، 2004، صفحة 23).

ثانيا- واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

1- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

يعتبر مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا ايجابيا على مدى توفر مناخ استثماري جيد يتوفر على مختلف العوامل المؤثرة في جذب المستثمرين الأجانب(صبيحي ، 2012، صفحة 190)، ويوضح الجدول التالي التدفقات الاستثمارية للجزائر.

الجدول رقم 02: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2020). الوحدة : مليون

دولار

السنوات	التدفقات الاستثمارية الواردة	السنوات	التدفقات الاستثمارية الواردة
2001	1.107.90	2011	2.571.00
2002	1.065.00	2012	1.499.40
2003	633.70	2013	1.692.90
2004	881.90	2014	1.506.70
2005	1.081.00	2015	-587.30
2006	1.795.00	2016	1.635.00
2007	1.662.00	2017	1.200.00
2008	2.593.00	2018	1.506.00
2009	2.746.00	2019	1.381.00
2010	2.264.00	2020	1.125.00

المصدر : بيانات البنك الدولي على الموقع <https://databank.banquemonddiale.org/home.aspx>

عند تحليل معطيات الجدول، والذي يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2001-2020، والذي لاحظنا من خلاله نوعا من الارتفاع والانخفاض في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالفترة ما بعد 2001 تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر بـ 1107.9 مليون دولار سنة 2001، وهي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، وما ينطوي عليهم من حوافز ضريبية، حيث أجرت الجزائر إصلاحات لتسهيل إنشاء الأعمال التجارية، وتحسين الإطار الذي تعمل ضمنه الأعمال التجارية، بما في ذلك: مراجعة القانون التجاري وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات، وتم إنشاء وكالة وطنية للاستثمار تهدف إلى تسهيل تأسيس الشركات، وتشمل التدابير الأخرى تطوير المناطق الصناعية لتسهيل الترحيب بالمستثمرين، وتعديل التشريعات المتعلقة بالوصول إلى الأراضي (مراجعة شروط منح الامتياز للأراضي الخاصة التابعة للدولة). (مفتاح ، 2020، صفحة 151)

وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدر بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، بالإضافة إلى خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار للشركة الهندية، وهكذا فإن هذا الارتفاع لا يعود إلى تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 633.7 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2002 - 2003 - 2004 جاءت معظمها من قطاع المحروقات. (صبيحي ، 2012، صفحة 190)

شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغير قيمته 715 مليون دولار أمريكي، وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا ومرتقا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا بنسبة 56.07%، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية

تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009 ارتفاعا طفيفا بنسبة 6.43%، وترجع الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل كبير خلال سنة 2008 و 2009 إلى التحول السريع إلى تحرير الاقتصاد، ولأسيما الخصخصة والإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تنمية البلاد، ويمكن تفسير ذلك من خلال الاستثمار المتنامي في الصناعات الاستخراجية لأسيما مواد التعدين والطاقة، وعموما ترجع الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي: ارتفاع النمو الاقتصادي واستقراره في تلك الفترة، الطلب العالمي على النفط والإصلاحات من أجل تحسين بيئة الاستثمار. (مفتاح ، 2020، صفحة 151)

أما في سنة 2010، فقد سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوما على المستوى العالمي، بنسبة 18%، وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالمية (استثمارات في قطاع المحروقات)، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2.571 مليون دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي، وهوما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري مشجع يتميز بالاستقرار السياسي. (صبيحي ، 2012، صفحة 191)

وفي 2015 سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا كبيرا فبلغت -587.3 مليون دولار، ليرتفع بعدها إلى 1635 مليون دولار في سنة 2016 ليبدأ بالانخفاض إلى غاية وصوله 1125 مليون دولار في سنة 2020، لكن ورغم التحسن في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر إلا أن حجم وقيمة هذا النوع من الاستثمار يبقى ضعيفا ومحدودا مقارنة بالجهود المبذولة من أجل وترقية واستقطاب مؤسساته. (قرساس ، 2016، صفحة 131)

2- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر: يمكن الإشارة إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2020 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر للفترة (2001-2020) الوحدة : مليون دولار

السنوات	التدفقات الاستثمارية الصادرة	السنوات	التدفقات الاستثمارية الصادرة
2001	9,30	2011	534.00
2002	98.60	2012	-41.30
2003	10.90	2013	-268.30
2004	254.00	2014	-18.30
2005	-20.20	2015	103.20
2006	34.60	2016	46.00
2007	295.10	2017	37.00
2008	317.90	2018	34.00
2009	215.00	2019	31.00
2010	220.20	2020	16.00

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

عند تحليل المعطيات الواردة في الجدول (03) والذي يبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2001-2020)، نلاحظ نوعا من الانخفاض والارتفاع في حجم التدفقات بين كل سنة وأخرى خلال فترة الدراسة، حيث أن التدفقات الصادرة من الجزائر فهي الأضعف مقارنة مع الدول الشقيقة، وهذا راجع لضعف القدرات المالية للمستثمرين المحليين واعتمادهم في الاستثمار المحلي على تمويل البنوك المحلية فقط، ويبقى القطاع الوحيد المستثمر في الخارج هو قطاع الطاقة ممثلا

في شركة سوناطراك وأغلبها عقود شراكة مع دول أفريقية وآسيوية ودول أمريكا الجنوبية، والملاحظ أنها دائما ضعيفة. (صبيحي ، 2012، صفحة 191).

وفي سنة 2001 قدر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر بـ 09.30 مليون دولار، وهو حجم ضعيف جدا ليرتفع بعدها ويبلغ 254.00 مليون دولار في سنة 2004 أي ما يمثل 3.49% من حجم التدفقات الصادرة من العالم العربي وما يمثل 0.012% من حجم التدفقات العالمية الصادرة، في حين شهدت الجزائر تدفقات سلبية سنة 2005 قدرت بـ - 20.20 مليون دولار، وفي سنتي 2006 و 2007 عرفت التدفقات الصادرة ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 34.60 و 295.10 مليون دولار على التوالي، لتواصل ارتفاعها سنة 2008 لتصل إلى 317.90 أي ما يمثل نسبة 0.72% من التدفقات الصادرة من العالم العربي وما نسبته 0.015% من التدفقات العالمية، لتتخفض بعد ذلك في سنة 2009 إلى 215 مليون دولار بسبب قلة الطلب على الصادرات الجزائرية، بسبب الآثار التي أفرزتها الأزمة العالمية، لترجع هذه التدفقات إلى الارتفاع من جديد لتصل إلى 220.20 مليون دولار سنة 2010، وذلك بسبب تعافي اقتصاديات الدول المتقدمة من تأثيرات الأزمة المالية، أما عن سنة 2011 فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر ارتفاعا محسوسا فاق الضعف ما كان عليه سنة 2010 حيث بلغ حجم هذه التدفقات 534 مليون دولار بزيادة تقدر بـ 242.50% مقارنة بسنة 2010 لتسجل هذه التدفقات نتائج سلبية لكل من سنة 2012 و 2013 قدرت بـ -41.00 و -268 مليون دولار على التوالي، وإن المتعمق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر يجد أنها محدودة، وذلك يعود إلى تأخر انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاديات الأخرى فضلا عن صعوبة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية بسبب حدة المنافسة. (قرساس ، 2016، الصفحات 130-134)

3. الملامح العامة لأهم الدول المستثمرة في الجزائر: سوف نتطرق في هذا العنصر إلى أهم الدول المستثمرة في الجزائر من خلال عدد المشاريع وعدد الشركات بالإضافة إلى التكلفة الخاصة بكل مشروع خلال الفترة (2013-2017) والجدولين المواليين يوضحان أهم الدول المستثمرة في الجزائر.

الجدول رقم 04: أهم الدول المستثمرة في الجزائر (2013-2017)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3.539	10	5
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
ايطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14.293	82	69

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021، صفحة 13)

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مشاريع الاستثمار في الجزائر بلغ 82 مشروعاً بحلول عام 2017، وهذا بـ 69 شركة أجنبية بمقدار 14293 مليون دولار، حيث احتلت فرنسا المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع والبالغ عددها 12 مشروعاً بـ 10 شركات والمرتبة السابعة من حيث تكلفة الاستثمار بـ 330 مليون دولار، حيث تغلبت عليها تركيا التي احتلت المرتبة الرابعة من حيث تكلفة الاستثمار بـ 2313 مليون دولار، وهذا بعد كل من إسبانيا وسنغافورة والصين التي جاءت في المرتبة الأولى بقيمة استثمارات بلغت 3539 مليون دولار، وفيما يلي جدول لأهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر، وهي تابعة للصين وسنغافورة وإسبانيا وتركيا:

الجدول رقم 05: أهم خمس (05) شركات مستثمرة في الجزائر (2013-2017)

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China State Construction Engineering Corporation	الصين	3.300
Indorama	سنغافورة	3.151
Grupo Ortiz Construcción y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2.209
Tosyali Holding	تركيا	1.397
TaypaTekstil	تركيا	900

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021، صفحة 13).

4. المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:

1.4. الاستقرار الاقتصادي الكلي: من خلال الجدول أسفله نلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة (2000-2017) كانت مستقرة نسبياً، وتعتبر ملائمة للنشاط الاستثماري ماعدا معدل التضخم الذي شهد بعض الارتفاع والذي كان ناتج عن سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأت الدولة سنة (2001-2004). (مفتاح ، 2020، صفحة 157)

الجدول رقم 06: المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المؤشر	2017	2016	2015	2014	2013-2000
معدل التضخم	5.5	6.4	4.8	2.9	3.8
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1.5	3.3	3.7	3.8	3.7
فائض أو عجز الموازنة كنسبة من الناتج	-3.5	-13.7	-15.7	-8.0	3.7
الحساب الجاري كنسبة من الناتج	-13	-16.5	-16.5	-4.0	12.5
الدين الخارجي	2.4	2.5	1.8	1.7	16.3
الاحتياطيات الدولية (بالمليار دولار)	93	112.9	142.6	177.4	99.5

المصدر: (مفتاح ، 2020، صفحة 157)

فلقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، وكذلك عملية الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية في خلق مناخ ملائم للمستثمر الأجنبي والمحلي، أضاف إلى ذلك تمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية نذكر منها ما يلي:

- **موقع جغرافي:** مميز يتوسط بلدان المغرب العربي، قريب من البلدان الأوروبية ويمثل بوابة إفريقيا حيث يمتلك كفاءات بشرية مؤهلة مختلفة المستوى من الشباب.

- **قاعدة صناعية كبرى:** تحتاج إلى تأهيل عن طريق الاستثمار من أجل الزيادة في الانتاج تهدف إلى الزيادة في التصدير عن طريق سوق محلي كفاء.

- **البنية التحتية:** قابلة للاستعمال تتمثل في الطرقات و المطارات والموانئ و السكك الحديدية إضافة إلى الترامواي في المدن الكبرى وغيرها من الهيكل التي هي قيد الانجاز.

- **السوق:** ويقدر عن طريق عدد السكان الذي يبلغ حوالي 45 مليون نسمة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.

2.4. درجة الانفتاح التجاري: من العوامل المؤثرة أيضا على الاستثمار الأجنبي المباشر هو درجة الانفتاح التجاري للدولة المضيفة والذي عادة ما يقاس بنسبة مجموع (الصادرات+الواردات)/الناتج الوطني الإجمالي وينظر للانفتاح كمقياس للحواجز التجارية، ويعتمد تأثير متغير الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر بناء على نوع الاستثمار والقطاع الموجه إليه(على سبيل المثال: الاستثمار في الخدمات تؤدي الحواجز التجارية مثل التعريفات الجمركية ارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ارتفاع تكلفة السلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج الخدمات، وبالتالي لا تستفيد الخدمات من التقييد التجاري لأنها غير قادرة على التبادل الخارجي، أما في حالة قطاع الصناعات التحويلية فإن الحواجز التجارية تشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأنها تفرض طرق حماية على المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية)عموما فإن معظم الدراسات تؤكد أن الانفتاح التجاري للدولة من خلال سياسة التحرير الاقتصادي وسياسات ترقية الصادرات له أثر كبير في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.(بن مسعود ، 2010، صفحة 168)

الجدول رقم 07: الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر للفترة (1996-2020)

السنة	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي	الواردات كنسبة من الناتج المحلي	الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي	السنة	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي	الواردات كنسبة من الناتج المحلي	الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي
1996	29,76	23,94	53,70	2009	35,37	35,95	71,32
1997	30,90	21,33	52,24	2010	38,44	31,42	69,86
1998	22,57	22,51	45,09	2011	38,78	28,68	67,47
1999	28,15	22,77	50,92	2012	36,89	28,51	65,40
2000	42,06	20,78	62,85	2013	33,20	30,40	63,61
2001	36,68	22,01	58,70	2014	30,48	31,92	62,41
2002	35,50	25,62	61,13	2015	23,17	36,52	59,69
2003	38,24	23,87	62,12	2016	20,87	35,053	55,92
2004	40,05	25,64	65,70	2017	22,63	32,68	55,32
2005	47,20	24,07	71,27	2018	25,78	32,11	57,89
2006	48,81	21,91	70,73	2019	22,79	29,23	52,02
2007	47,06	24,86	71,93	2020	17,09	28,14	45,23
2008	47,97	28,71	76,68				

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://databank.banquemondiale.org/home.aspx>

الصادرات كنسبة من الناتج المحلي هي قيمة جميع السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة لبقية العالم، وهي تشمل البضائع والشحن والتأمين والنقل والسفر والإتاوات، وتعتبر عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي، وبالرجوع إلى أرقام الجدول (07) يتضح لنا أن الصادرات بلغ متوسط مساهمتها في الناتج المحلي خلال الفترة (1996-2020) بـ 33.62% من الإجمالي، وهذا يعني أن حوالي 33% من الناتج المحلي مصدره الصادرات من السلع والخدمات، ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن الصادرات كنسبة من الناتج المحلي لم تكن مستقرة، حيث بدأت بالارتفاع من سنة 1999 إلى أن بلغت 47.97% في سنة 2008 وهذا راجع لانتعاش أسعار المحروقات، بعدها بدأت بالانخفاض بوتيرة بطيئة مابين 2009 و2014 إلى أن وصلت إلى 30.48% وهذا تزامنا مع الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في السوق الدولية، وخلال الفترة (2015-2020) عرفت الصادرات انهيار سريع إلى وصلت 17.09% سنة 2020 وهذه نسبة ضعيفة بالنسبة لحجم النشاط الاقتصادي، ويعود هذا الانهيار إلى انهيار مستويات أسعار النفط خلال تلك الفترة إضافة إلى جائحة كورونا في سنة 2020 مما تسبب في غلق الحدود، ومن خلال تحليلنا لمتغير الصادرات كنسبة من الناتج المحلي تبين لنا أن صادرات الجزائر خاضعة لقطاع المحروقات بنسبة كبيرة، وبقيت عاجزة عن ترقية صادراتها خارج المحروقات، وهذا ما يؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما بالنسبة للواردات كنسبة من الناتج المحلي فهي تعني قيمة جميع السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية العالم وهي تشمل البضائع والشحن والتأمين والنقل والسفر والإتاوات، وتعتبر عن مدى مساهمة الواردات في الطلب الكلي يعني أن تلبية الطلب الكلي يعتمد على الإنتاج الأجنبي، ونلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الواردات من الناتج المحلي بلغ متوسط مساهمتها في الناتج المحلي 27.55% من الإجمالي خلال الفترة (1996-2020)، وهي كذلك لم تعرف استقرار خلال هذه الفترة، حيث بدأت بالانخفاض والارتفاع وهذا راجع إلى عدم مرافقة الحكومة لنشاط الاستيراد وعدم التحكم فيه بسبب ضعف الإنتاج المحلي. وبخصوص مؤشر الانفتاح التجاري ويطلق عليه أيضا مؤشر مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي ويعتبر مؤشر مهم بالنسبة للاقتصاد الوطني، حيث أنه يعبر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في رفع القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ويدل على أن الاقتصاد أكثر انفتاح على العالم الخارجي ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة مساهمة التجارة الخارجية غير مستقرة خلال الفترة (1996-2020) بسبب عدم الاستقرار لكل من الصادرات والواردات كنسبة من الناتج، فهي تأخذ منحني الصادرات في الناتج، وهذا ما يدل على أن مؤشر الانفتاح التجاري يتأثر بنسبة كبيرة بمؤشر الصادرات كنسبة من الناتج على حساب الواردات، حيث نلاحظ من الجدول السابق أن متوسط مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي بلغت 61.17% خلال الفترة (1996-2020) وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يتميز نوعا ما بالانفتاح مع العالم الخارجي بالنسبة للدول النامية وهذا يعتبر مؤشر مهم ومشجع بالنسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وهذا ما يؤدي بنا إلى القول أن الاقتصاد الجزائري يخضع للاقتصاديات الأجنبية بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية.

ثالثا- مؤشرات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1. مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: هناك العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقوم بدراسة لمؤشرات خاصة لبلدان العالم من أجل تزويد المستثمرين بالمعلومات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار، من الحصول على استثمارات في تلك البلدان، وكذلك من أجل معرفة الأوضاع السائدة في هذه البلدان من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة، وفيما يلي سوف نتطرق إلى بعض المؤشرات التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والمتمثلة في مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر الشفافية، ومؤشر التنافسية العالمية، وأخيرا مؤشر سهولة أداء الأعمال.

1.1. مؤشر الحرية الاقتصادية: الحرية الاقتصادية هي حق أساسي لكل إنسان في التحكم في عمله وممتلكاته في المجتمع الحر اقتصاديًا، يتمتع الأفراد بحرية العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بأي طريقة يحلو لهم، مع هذه الحرية التي تحميها الدولة وغير

مقيدة من قبل الدولة في المجتمعات الحرة اقتصاديًا، تسمح الحكومات للعمالة ورأس المال والسلع بالتحرك بحرية، والامتناع عن إكراه أو تقييد الحرية بما يتجاوز الحد الضروري لحماية الحرية نفسها والحفاظ عليها.

مؤشر الحرية يقوم بتجميع مؤشرات فرعية تدل على الاستقلالية الفردية، خاصة فيما يتعلق بحرية الاختيار التي يتمتع بها الأفراد في الاستحواذ واستخدام السلع والموارد الاقتصادية، ويتكون من سيادة القانون (حقوق الملكية والفعالية القضائية وسلامة الحكومة)، حجم الحكومة (العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية)، الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال والحرية النقدية)، انفتاح السوق (حرية التجارة وحرية الاستثمار والحرية المالية). (عبد الحكيم و الغالي ، 2021، صفحة 44).

والجدول التالي يبين تصنيفات مستويات الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية.

الجدول رقم 08: تصنيفات مستويات الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية

قيمة المؤشر	التصنيف
100-80	حرية كاملة
79.9-70	حرية شبه كاملة
69.9-60	حرية معتدلة
59.9-50	حرية ضعيفة
49.9-0	حرية منعدمة

المصدر: (حليمي و ليلي، 2019، صفحة 251)

ومن أجل معرفة مكانة الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية لابد من الكشف عن التصنيف العالمي الذي تحتله الجزائر وفق التقارير التي تصدر عن هذا المؤشر. (حليمي و ليلي، 2019، صفحة 251)

والجدول التالي يوضح تصنيف وترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (1996-2021):

الجدول رقم 09: تصنيف وترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (1996-2021)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الدليل	54.5	54.9	55.8	57.2	56.8	57.3	61
الرتبة	/	/	/	/	96	93	68
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدليل	57.7	58.1	53.2	55.7	55.4	55.7	56.6
الرتبة	92	84	118	102	102	102	107
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الدليل	59.9	52.9	51	49.6	50.8	48.9	50.1
الرتبة	105	172	140	145	146	157	154
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021		
الدليل	46.5	44.7	46.2	46.9	49.7		
الرتبة	172	172	171	162	162		

المصدر: Source : The Heritage Foundation, Index Of Economic Freedom
<https://www.heritage.org/index/>

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر وفق تصنيف وترتيب الدول لمؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (1996-2021) أنها تحتل المراتب الأخيرة حيث أنها مصنفة ضمن خانة حرية ضعيفة، حيث تحسنت في سنة 2002 وتحصلت على 61 نقطة باحتلالها المرتبة 68 وتصنف ضمن خانة الحرية المعتدلة، لتراجع بعدها خلال الفترة (2003-2012) ولمدة عشر سنوات متتالية، وتصنف ضمن خانة الحرية الضعيفة وهذا بسبب عدم القيام بأي إصلاحات تؤدي إلى تحسين مؤشر الحرية الاقتصادية من جميع مؤشرات الفرعية.

وفي السنوات الأخيرة للفترة (2017-2021) صنف في أسوأ خانة وهي خانة الحرية المنعدمة، ربما يعود هذا التصنيف إلى التدهور المالي الناتج عن الانخفاض في أسعار النفط التي تمثل 97% من مداخيل الدولة إضافة إلى الوضع السياسي الذي مرت به البلاد خلال هذه الفترة.

ومن أجل تحسين مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر، تحتاج الحكومة إلى تعزيز النظام القضائي ومؤسسات سيادة القانون الأخرى. حيث أن زيادة الانفتاح والحرية المالية المتزايدة يؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار.

الجدول رقم 10: دليل وتصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2021

المؤشر الفرعي	حقوق الملكية	الفعالية القضائية	سلامة الحكومة	العبء الضريبي	الإنفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية الأعمال	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
الدليل	34.0	41.6	32.7	67.2	55.4	49.1	63.5	84.30	57.4	30.0	30.0
الحرية	منعدم	منعدمة	منعدمة	معتدلة	ضعيفة	منعدم	معتدلة	كاملة	ضعيفة	منعدمة	منعدم

المصدر: <https://www.heritage.org/index/country/algeria>

سيادة القانون ولديه مؤشرات فرعية تتمثل في (حقوق الملكية والفعالية القضائية وسلامة الحكومة)، حيث تسيطر الحكومة على معظم العقارات في الجزائر، كما أن عدم وضوح الملكية وادعاءات الملكية المتضاربة تجعل شراء العقارات الخاصة أمراً صعباً على الرغم من أن المصالح المضمونة في الممتلكات معترف بها وقابلة للتنفيذ بشكل عام، إلا أن إجراءات المحكمة يمكن أن تكون طويلة، ويمكن أن تكون النتائج غير متوقعة القضاء بشكل عام ضعيف وبطيء ويخضع لضغوط سياسية. المحسوبية والفساد يسيطر على الأعمال والقطاع العام، وخاصة في مجال الطاقة.

حجم الحكومة ولديه مؤشرات فرعية تتمثل في (العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية) حيث أن أعلى معدل لضريبة الدخل الفردي هو 35%، وأعلى معدل ضرائب على الشركات هو 26 بالمائة. العبء الضريبي الكلي يساوي 37.2% من إجمالي الدخل المحلي. بلغ الإنفاق الحكومي 38.5% من إجمالي الناتج (الناتج المحلي الإجمالي) على مدى السنوات الثلاث الماضية، وبلغ متوسط عجز الميزانية 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي. الدين العام يعادل 46.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

الكفاءة التنظيمية ولديها مؤشرات فرعية تتمثل في (حرية الأعمال و الحرية النقدية) حيث أصبح بدء الأعمال التجارية والتعامل مع تصاريح البناء والحصول على توصيلات الكهرباء أرخص، ولكن تحدث انقطاعات للكهرباء بوتيرة أكبر قليلاً. ارتفعت القيمة المضافة لكل عامل، مما زاد من حرية العمل. الحكومة، التي تواجه عجزاً حاداً في الميزانية بسبب انخفاض أسعار النفط، خفضت بشكل عام دعم الوقود في عام 2020.

انفتاح السوق ولديه مؤشرات فرعية تتمثل في (حرية التجارة وحرية الاستثمار والحرية المالية)، حيث أن الجزائر لديها اتفاقيتان تجاريتين تفضيلتان ساريتان، يبلغ متوسط معدل الرسوم الجمركية المرجح للتجارة 13.8%، وهناك طبقات من الحواجز غير الجمركية، يقتصر المستثمرون الأجانب بشكل عام على وضع الأقلية، ولا تزال القيود المفروضة على الملكية الأجنبية تحد من ديناميكية الاستثمار التي تشتد الحاجة إليها. أسواق رأس المال متخلفة، والقطاع المالي لا يزال تحت سيطرة البنوك العامة في عام 2020، خفض البنك المركزي نسبة متطلبات الاحتياطي.

من خلال المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر لسنة 2021 نستنتج أن الجزائر لا تملك بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر، بالنظر إلى مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث أن معظم المؤشرات الفرعية مصنفة في خانة حرية منعقدة أما البقية فهي مصنفة في خانة حرية ضعيفة إلا المؤشر الفرعي للحرية النقدية فهو مصنف في خانة حرية كاملة وربما يعود هذا لسيطرة السوق السوداء على الاقتصاد الجزائري.

2.1. مؤشر الشفافية (مدرجات الفساد): تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة إلى الفساد) منذ سنة 1995 كمؤشر مركب يعكس درجة محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات ويستند المؤشر إلى 14 منتجا ميدانيا قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعانة التي تعترضهم. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021، صفحة 88)

وهو مؤشر مركب يقوم على توليفة من الاستقصاءات والتقييمات المعنية بالفساد، حيث يقوم بتسجيل عدد النقاط التي تحرزها البلدان والأقاليم ويصنفها إلى مراتب وذلك إستنادا إلى درجة فساد القطاع العام، بالاعتماد على مصادر للبيانات من مؤسسات مستقلة متخصصة في تحليل مناخ الأعمال، بحيث يتراوح مؤشر مدرجات الفساد بين صفر إلى 100 نقطة ولملا يرتفع عدد النقاط واقترب من المئة (100) دل ذلك على انعدام مظاهر الفساد وندرته والعكس صحيح. (صوفي و بوكريدي ، 2020 ، صفحة 50)

ذكرت منظمة الشفافية العالمية في إحدى التقارير لها، أن الدول التي تنتشر فيها النزاعات والاضطرابات والدكتاتوريات تعد من بين أكثر الدول فسادا وأقلها أمنا أيضا، مشيرة إلى أن أكثر من 6 مليارات نسمة يعيشون في دول يتفشى فيها الفساد بشكل أو آخر، وجاء في هذا التقرير أن الدول العربية وبعد مرور 6 سنوات على بداية التغيير، لم يكن كافيا لحصد نتائجه على صعيد مكافحة الفساد ووضع حد للإفلات من العقاب، ولم تعكس أرقام التقرير نتائج حقيقية لإرادة الشعوب، في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة، وتعزيز الشفافية في القطاع العام على وجه الخصوص. (صبيحي ، 2012 ، صفحة 196)

والجدول التالي يوضح تطور مؤشر الشفافية (مدرجات الفساد) في الجزائر خلال الفترة (2003-2018):

الجدول رقم 11: تطور مؤشر الشفافية (مدرجات الفساد) في الجزائر خلال الفترة (2003-2019)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الترتيب	88	97	97	84	99	92	111	105	112
الدرجة(0-100)	26	27	28	31	30	32	28	29	29
الدول المشمولة	133	146	159	163	180	180	180	178	183
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الترتيب	105	95	89	88	108	112	106	105	
الدرجة(0-100)	34	36	36	36	34	33	35	35	
الدول المشمولة	174	177	175	175	176	180	180	180	

المصدر: (شعشوع و بوسالم، 2021، صفحة 252)

الدرجة من 0 إلى 100 وتعني (0 فاسد للغاية و100 نظيف للغاية): نلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر خلال الفترة (2003-2019) بقيت تقريبا على نفس الدرجة من النقاط لمقياس مؤشر مدركات الفساد، وتتراوح ما بين 26 نقطة و35 نقطة من بين 100 نقطة، أما بالنسبة للترتيب نلاحظ أنها تحتل ترتيبا متقارب نسبيا، وتتراوح ما بين 84 و112 بالنسبة ل180 دولة كأقصى تقدير، وهذا ما يفسر أن الجزائر لازالت تحافظ على نفس المستوى من مظاهر الفساد، حيث أن مؤشر مدركات الفساد في الجزائر غير مشجع تماما بالنسبة لاستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة، ولهذا على الجزائر أن تحسن صورتها أمام دول العالم من خلال تفعيل أدوات الرقابة و التحسيس حول ظاهرة الفساد وكذلك الحث على الشفافية والنزاهة بالرجوع لتعاليم الدين الإسلامي، ومن بين الأسباب التي أدت إلى تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد نذكر ما يلي: (مداحي ، 2019، صفحة 723)

- عدم تفعيل وتطبيق القوانين الخاصة بمكافحة الفساد رغم وجود قوانين و عدة هيئات مختصة في محاربة الفساد؛
 - زيادة النفقات في بعض القطاعات دون مبرر لزيادتها والحث على استهلاكها خاصة في نهاية السنة المالية مع عدم وجود رقابة بعدية لهذه النفقات رغم وجود هيئات مختصة في هذا المجال مثل مجلس المحاسبة و المفتشية العامة للمالية؛
 - عدم نشر معلومات حول النشاطات التي تقوم بها الهيئات و المؤسسات العمومية لغياب الشفافية؛
 - وجود ضغوطات تحد من استقلالية أجهزة الرقابة وقطاع العدالة وبالتالي تعيق عملها؛
 - نقشي ظاهري السوق الموازية (الاقتصاد غير رسمي)، وعمليات تبيض الأموال مع غياب الجدية في محاربتها؛
 - ممارسة الضغوط المختلفة على الصحافة ووسائل الإعلام وتقييد حريتها حتى لا تقوم بإثارة قضايا الفساد؛
- 3.1. مؤشرات التنافسية العالمية:** يصدر تقرير التنافسية العالمي عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، ويحوي 12 عمودا تنقسم على مجالات متعددة (المؤسسات والبنى التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق المنتجات ، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالية، الاستعداد التكنولوجي، حجم السوق، تطور الأعمال، الابتكار)، وتنقسم بدورها إلى 103 مؤشر فرعي يقيس مختلف مكونات البيئة الاستثمارية في البلد ويعبر عن المناخ الاقتصادي للدول. (عبد الحكيم و الغالي ، 2021، صفحة 45)، والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مقارنة بالدول العربية.

الجدول رقم 12 : وضع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي بالنسبة للدول العربية

ترتيب عربي	الدولة	2018	2020	التغير
1	الإمارات	27	25	2
2	قطر	30	29	1
3	السعودية	39	36	3
4	البحرين	50	45	5
5	الكويت	54	46	8
6	سلطنة عمان	47	53	(6)
7	الأردن	73	70	3
8	المغرب	75	75	0
9	تونس	87	87	0
10	لبنان	80	88	(8)
11	الجزائر	92	89	3
12	مصر	94	93	1

13	موريتانيا	131	134	(3)
14	اليمن	139	140	(1)
المتوسط		73	72	1

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2021، صفحة 24)

احتلت الجزائر المرتبة 89 عالميا من بين 141 دولة، والمرتبة 11 عربيا من بين 14 دولة في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2020 وبالمقارنة مع سنة 2018 نلاحظ أنها تحسنت بثلاث مراكز في الترتيب العالمي بعد ما كانت تحتل المرتبة 92 عالميا لسنة 2018 وباعتبار أن تقرير التنافسية العالمية من أهم مؤشرات القياس الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير من طرف المستثمرين حيث أنه يقيس قطاعات مختلفة منها جودة المؤسسات، فهذا يعني أن الجزائر تعاني من تنافسية ضعيفة بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية، حيث تخلف مجال التنافسية في بيئة الاقتصاد الكلي بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز، وظل ضعف الكفاءة في سوق العمل بحاجة إلى تحسن كبير ويعيق جهود التنمية، إضافة إلى وجود عوائق كبيرة تحول دون الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري وجعله مناخا جذابا للاستثمارات الأجنبية أبرزها: ضعف البنية التحتية، ضعف كفاءة أسواق العمل والنقد والمال، ضعف عوامل الابتكار والتطوير التكنولوجي، صف إلى ذلك كثرة الفساد والبيروقراطية. (بكطاش و بوعزارة، 2020، صفحة 329).

وعدم محاربتهم رغم وجود القوانين والنصوص التشريعية التي تدين ذلك، مما تبين تراجع أهمية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين على إقامة استثمارات موجهة للتصدير.

4.1. مؤشر سهولة أداء الأعمال: استحدث هذا المؤشر في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو مؤشر مركب يتكون من المؤشرات الفرعية التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال المتمثلة في بدأ المشروع، استخراج تراخيص البناء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود وتصفية وإغلاق المشروع. (دبيش و بوقدوم، 2016، صفحة 33)

جاء ترتيب الجزائر لسنة 2008 في الترتيب العام لمؤشر أداء الأعمال برتبة 136 عالميا من بين 178 دولة ليرتفع أكثر خلال السنوات اللاحقة ليصل إلى الرتبة 157 في سنة 2020 من بين 190 دولة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 13: ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات أداء الأعمال

المؤشرات الرئيسية	2008	2012	2017	2020
مؤشر بدء النشاط التجاري	134	153	142	152
مؤشر استخراج تراخيص البناء	141	118	77	121
مؤشر تسجيل الملكية	118	167	162	165
مؤشر الحصول على الائتمان	162	150	175	181
مؤشر حماية المستثمر	131	79	173	179
مؤشر دفع الضرائب	70	164	155	158
مؤشر التجارة عبر الحدود	166	127	178	172
مؤشر إنفاذ العقود	118	122	102	113
مؤشر تسوية حالات الإعسار	-	59	74	81
مؤشر توصيل الكهرباء	-	164	118	102
الترتيب العام.	136	148	156	157

المصدر: بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

من خلال الجدول يتضح لنا أن مناخ الاستثمار في الجزائر من ناحية أداء الأعمال تراجع كثيرا في السنوات بسبب تعديل لعدد من الأنظمة الإدارية خاصة فيما يتعلق بتسجيل الملكية التي لطالما كانت تأخذ وقتا طويلا لإتمامها بسبب العراقيل الإدارية، ومن ناحية البدء في المشروع عرفت الجزائر تراجعا ملحوظا من المرتبة 134 عام 2008 إلى المرتبة 142 في 2017، إلى المرتبة 152 في سنة 2020، وتراجعت في العديد من المؤشرات الفرعية الأخرى لمؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2020 مقارنة بالسنوات الأخرى، إذ تراوحت مرتبتها ما بين المرتبة 181 والمرتبة 81 عالميا، وهذا ما يعد دليلا على تميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بتعقيد إجراءات بالنسبة للمؤشرات المذكورة في الجدول (3-18)، وحسب تقرير ممارسة نشاط الأعمال فإن الجزائر لا بد من أن تقوم بإجراءات محفزة كتخفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية، وتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه، وتسجيل الملكية العقارية، وتبسيط إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات من أجل جعل بيئة أداء الأعمال أكثر جاذبية وفعالة. (صبيحي ، 2012، صفحة 200)

2. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائرية في سن قوانين وتشريعات تتعلق بالاستثمار من خلال تقديم تسهيلات وتحفيزات بطرق مباشرة وغير مباشرة للمستثمرين الأجانب من أجل الحصول على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال تحليلنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر، وجدناها لم ترقى إلى المستوى المطلوب من الطموحات حيث أنها كانت بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا، ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى المعوقات القانونية والإدارية التالية:

1.2. المعوقات الاقتصادية و السياسية: من بين المعوقات الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في ضعف مؤشرات مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر نذكر ما يلي:

- **غياب الاستقرار السياسي:** لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد. نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفت الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع.

ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها. (همال و حفيظ، 2005، صفحة 387)

- **عدم وجود سوق منافسة:** ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية: (بعلوج ، 2006، الصفحات 79-81)

إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو التجربة الحديثة للجزائر فيما يخص اقتصاد السوق، كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخصخصة، وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخصخصة لم تطبق كما يجب، وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني، ولا يتم اللجوء إليها إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.

الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بمدى قدرة القطاع الخاص على تحقيق أهدافه، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل جزء كبير من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة، والخبرة في هذا القطاع جعلته لا يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب. أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة التي لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخصخصة، وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط المستقبل الاقتصادي فيه مجهول لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر، والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي، أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية القطاع المصرفي والقطاع المالي وعدم تطوره، وما نلاحظه

من فضائح هذا القطاع مثل: فضيحة بنك الخلفية، وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قدرتها على التأقلم مع الأوضاع السائدة، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي ذو كفاءة يتجاوب مع المستثمرين.

- **معوقات تتعلق بالاقتصاد غير الرسمي:** يعتبر الاقتصاد الموازي والمتمثل في مجموع النشاطات الاقتصادية التي لا تخضع للقوانين المتعلقة بالاقتصاد، وبالتالي فهو أحد أوجه المنافسة غير المشروعة، حيث يسيطر الاقتصاد الموازي في الجزائر على جزء كبير من الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الوطنية، وقد تفاقمَت الظاهرة من جراء تراكم مجموعة من العوامل أهمها: ضيق الأسواق المحلية وانخفاض الدخل الفردي، وارتفاع معدلات الضرائب والرسوم بحيث كلما تعرضت النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي إلى ضرائب مرتفعة كلما كان ذلك دافعا للتوجه نحو الاقتصاد الموازي؛ (مفتاح ، 2020، صفحة 148)

- **معوقات تتعلق بالعقار الصناعي:** كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي: (همال و حفيظ، 2005، صفحة 385)

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛
- تخصيص الأراضي غير مهيأة تحتاج إلى تكاليف باهظة من أجل التهيئة، دون خضوع هذه الأراضي لأية هيئة تسييرها أو تخصيص مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
- عدم توفر المتطلبات الأساسية من أجل توفير الأمن للمناطق الصناعية؛

2.2. المعوقات الإدارية والقانونية: من أهم المعوقات القانونية والإدارية التي تؤدي إلى عدم تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر نذكر ما يلي:

- **الفساد الإداري:** ويتمثل في سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك عن طريق التماطل في تأدية المهام أو خلق صعوبات توجي إلى دفع رشوة، بالإضافة إلى ابتزاز المتعاملين، وهذا من أجل الحصول على منافع وامتيازات غير مستحقة، وكذلك بالنسبة للحالة المعاكسة عندما يقوم المتعاملين بعرض خدمات توجي إلى نوع من أنواع الفساد من أجل الحصول على معلومات أو تراخيص غير مسموح به في القانون.

- **عدم توافر الثبات التشريعي المطلوب في العملية الاستثمارية:** يعد التزام الدولة بعدم القيام بتعديلات على الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الاستثمار من شروط الاستقرار التشريعي، حيث أنه عندما يكون تعديل أو إلغاء للقوانين المتعلقة بالاستثمار ممكن أن يؤدي إلى تعطيل أو تجميد للمشاريع الاستثمارية لأن الدولة باعتبارها ذات سيادة على ثرواتها يخول لها التعديل أو الإلغاء للقوانين والتشريعات من أجل تحقيق أهدافها. (إقلولي ، 2005، صفحة 82)

والجزائر يغلب عليها عدم الاستقرار التشريعي المتمثل في التعديل أو الإلغاء للقوانين والتشريعات بصفة عامة وبصفة خاصة القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار وعليه فإن هذه التغيرات والتعديلات التي تطرأ على قوانين الاستثمار تعد بالنسبة للمستثمرين فرصة ضائعة لتحقيق الربح.

- **عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:** من بين القطاعات التي تشجع على استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة هو وجود مصالح جمركية تساعد وتسهل من عملية دخول المستثمرين حيث أن هذا الجهاز يعد من الأجهزة الفعالة التي تساهم في استقبال المستثمرين الأجانب وإعطاء صورة حسنة للجهاز خاصة من خلال الزيارات الاستطلاعية التي يقوم بها المستثمرون لتفقد الأوضاع في الدولة المضيفة، وبالتالي عدم توفر شفافية في هذا الجهاز يؤدي بكثير من رجال الأعمال والمستثمرين في أول فرصة لهم بأخذ صورة سيئة عن شفافية هذا الجهاز. (صياد ، 2013، صفحة 104)

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا القول أن أهم الصعوبات التي تواجهها الجزائر في النهوض بالاستثمار الأجنبي هي وضع إستراتيجية واضحة تحدد من خلالها أهم الأهداف والنقاط الواجب الوقوف عندها لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض بالاقتصاد الوطني، أما فيما يخص تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر فإن الجزائر سعت إلى تحسين مناخها الاستثماري من خلال سن قوانين وتشريعات مشجعة على الاستثمار، وتوفير البيئة الملائمة لذلك، والتي تساعد على فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الممنوحة، بالإضافة إلى مجموعة من الحوافز، وإنشاء مجموعة من الوكالات والهيئات متخصصة في دعم وترقية الاستثمار، غير أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي كانت الجزائر تسعى إلى تحقيقه لم يرقى إلى المستوى المطلوب، حيث أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة (2001-2020) لم يتجاوز في أحسن حالاته حاجز 2.746 مليون دولار المسجل في عام 2009، وأكثر من ذلك سجل أدنى مستوى له بقيمة سلبية عام 2015 تقدر بـ 587.30 - مليون دولار.

هذه الأرقام تعكس صورة لمناخ استثماري غير محفز لجذب الاستثمار ويبعد المستثمرين الأجانب عن الوجهة الجزائرية التي مازالت تحتاج عدة إصلاحات في هذا الجانب ومن خلال دراستنا لمؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والمتمثلة في مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر الشفافية، ومؤشر التنافسية العالمية، إضافة إلى مؤشر سهولة أداء الأعمال، توصلنا إلى أن نتيجة تقييم هذه المؤشرات من قبل الهيئات الدولية كانت سلبية ولم ترقى إلى تطلعات المستثمرين وربما يعود هذا إلى معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في العراقيل الاقتصادية والسياسية والإدارية والقانونية، لذا يجب على صانعي القرار في البلاد إعادة النظر في السياسة المنتهجة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

التهميش والإحالات:

فلوح عبد الحكيم، و بن ابراهيم الغالي . (2021). مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين الأدبيات النظرية و الأداء العملي- دراسة تقييمية لمؤشر ادولية خلال الفترة (2001 إلى 2018). *مجلة الاستراتيجية و التنمية*، 11(03).
ياسين نشمة. (2018). مدة نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه*. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة أبي بكر بلقايد.
Maitenaduce. (2003). *definition of foreign direct investment. a methodological note*, banco de espana, final draft.,
أحمد دبش ، و مروة بوقدوم. (2016). مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تقييمية من خلال مؤشرات مختارة. *مجلة الأبحاث الاقتصادية*، 11(15).
أحمد شعشوع، و أبو بكر بوسالم. (2021). انعكاس ظاهرة الفساد على الاقتصاد الجزائري-قراءة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر. *مجلة المعيار*، 12(01).
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2021). *ملاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية*. الكويت.
بولعيد بلوج . (2006). معوقات الاستثمار في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 03(04).
حسان خضر. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر. *مجلة جسر التنمية*، 32.
حكيم حليمي، و حليمي ليلي. (2019). دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام ACP. *مجلة الباحث الاقتصادي*، 07(12).
حمزة ضويفي، و عبد القادر بوكريدي . (2020). دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2012-2018). *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية*، 12(02).
حياة قرساس . (2016). أثر تحسين مناخ الاستثمار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2012). *مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: دراسات مالية*. الاغواط، كلية العلوم الاقتصادية و، التجارية وعلوم التسيير: جامعة عمار تليجي.
شهيناز صبيحي . (2012, 2012). مناخ الاستثمار في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية. *مجلة الحوار الفكري*، 11(12).
شهيناز صياد . (2013). الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. *مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص: مالية دولية*. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير : جامعة وهران.
صليحة مفتاح . (2020). نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية-. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية*. كلية العلوم الاقتصادية و، التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجبالي ليايس سيدي بلعباس.

- طارق نوري. (2006). تقييم إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر. مؤتمر الاستثمار والتمويل. مصر.
- عبد السلام أبو قحف. (2003). *الأشكال السياسية المختلفة للاستثمارات الأجنبية*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد الكريم بعداش. (2008). *لاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005*. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر.
- عثمان مداحي. (2019). دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر). *مجلة البشائر الاقتصادية*، 05(02).
- عرفات أبو ليلي زياد محمد. (الأردن). *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الأردن*. 2005: جامعة اليرموك.
- عطا الله بن مسعود. (2010). *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن*. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية -دراسات اقتصادية -، 04(03).
- علي همال، و فطيمة حفيظ. (2005). *أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة والاورومتوسطية*. مجلة الاقتصاد و الادارة، 04(01).
- عمر عبد الوهاب سليمان. (2010). *الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في ضوء الاقتصاد الإسلامي*. الأردن : لأكاديميون للنشر والتوزيع.
- فتيحة بقطاش ، و أحلام بوعزارة. (2020). *تحليل تطور مؤشرات أداء بيئة الأعمال في الجزائر*. مجلة الاستراتيجية و التنمية، 10(05).
- فريد النجار. (2004). *الاستثمار الدولي والتنسيق العربي*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- محمد إقلولي. (2005). *شروط الاستقرار التشريعي المدرجة في عقود الدولة في الاستثمار*. مجلة المحاماة ، 01(03).
- منظمة الأمم المتحدة. (2001). *قرير الاستثمار العالمي*. مجلس التجارة UNCTAD.